مئات الالاف من الليرات لتمويل نفقات الامن . وهذه الاموال تؤدي الى زيادة الانفاق عند الجميع . ولذلك فقد زاد الاستيراد وانخفض الاحتياطي من العملة الصعبة الى درجة خطيرة ، ولذلك فمن الضروري زيادة واردات الحكومة بدرجة ملحوظة ، لكي يصبح بالامكان ايقاف ارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة التصدير ، ولتحديد وتقليص الاستيراد والعجز في ميزان المدفوعات . امام هذا الوضع كان لا بد من زيادة الضرائب بنسبة كبيرة تمتص تلك الزيادة في الاجور التي تؤدي الى زيادة الانفاق وبالتالي الاستيراد وهكذا ... لقد أوقف الوزير جميع الفرقاء على هذا الوضع وعلى الخطورة الكامنة به ، لذلك استجاب اصحاب العمل والهستدروت لمقترحات وزارة المالية وتم توقيع صفقة الرزمة التي من المفروض ان توقف هذا التطور وتضع حدا لحالة عدم الاستقرار التي كانت ستصيب الاقتصاد وعلاقات العمل في اسرائيل . اما ماهية هذه التسوية فهي : وضع حد لارتفاع الاسعار ، ارتفاع الاجور بنسبة معقولة وعادلة ، ازدياد او ارتفاع الدفعات للتأمين الوطني ، لصندوق المساواة للاحتياط واقامة صندوق تأمين ضد البطالة ، اما الحكومة فستمتص مبالغ كبيرة بواسطة رفع رسوم الامن على ضريبة الدخل وتحويل قرض الامن الى قرض الزامي بعدما كان قرضا اختياريا .

لقد كانت قضية العجز في ميزان المدفوعات النقطة المركزية التي حاول وزير المال الاسرائيلي ان يجد علاجا لها ، هذا العجز هو نتيجة مباشرة لازدياد النفقات الامنية خلال السنين الثلاث الاخيرة . سيصل العجز المبرمج في السنة المالية ٧٠/٧١ الى مبلغ ٦٦٠ مليون ليرة من اصل عجز شامل يبلغ مليارى ليرة اسرائيلية . اما تغطية هذا العجز فستكون بوسائل متعددة منها : تقليص ميزانيات الوزارات ومشاريع التطوير بمقدار ٣٤٠ مليون ليرة . ومنها توفير مبلغ مليار ليرة اسرائيلية بواسطة رفع تقديرات الدخل وبواسطة سندات الدين التي نصت عليها « صفقة الرزمة » ، وبواسطة رفع نسبة رسوم الامن على المداخيل ، وبواسطة قرض الامن الالزامي واخيرا زيادة نسبة حصص العمال واصحاب العمل التي تدفع للتأمين القومي .

لقد كانت هناك شكوك جدية في مدى امكانية المحافظة على « صفقة الرزمة » ، وفي مدى استطاعتها تحقيق الاهداف التي وجدت من اجلها . والصفقة كما اثبتت الاحداث التي وقعت على صعيد علاقات العمل بعد توقيعها لم تحقق ولم تضع حدا لارتفاع الاسعار ، وسياسة الاجور التي تبنتها لم تكن في صالح العمال والمستخدمين . فالمتتبع للمفاوضات التي جرت في أواخر سنة ٦٩ واوائل سنة ٧٠ لتقرير سياسة الاجور للسنتين القادمتين ، يرى بوضوح ان قادة الهستدروت والسكرتير العام على وجه الخصوص خانوا مصالح الطبقة التي من المفروض ان يدافعوا عن مصالحها بتنازلاتهم المتتالية اثناء المفاوضات . فمن مطالبة بزيادة في الاجر بمقدار ١٠٪ كحد ادنى و١٢٪ كحد اعلى الى ٦ — ٨٪ الى الاتفاقية التي اعطت ٤٪ زيادة نقدا و٤٪ بسندات دين حكومية تدفع بعد مضي اربع سنوات او أكثر . لقد حاول الكثيرون من قادة الهستدروت ان يصوروا الصفقة على انها انتصار للطبقة العاملة في اسرائيل من جهة وانها سياسة حكيمة اخذت بعين الاعتبار الوضع الامني والاقتصادي للبلاد وانها تدل على مدى المسؤولية التي يتحلى بها المجتمع الاسرائيلي والطبقة العاملة على وجه الخصوص من جهة ثانية . لقد كانت المعارضة للصفقة من اقصى اليمين واليسار . فاليمين كان يطالب بتجميد الاجور وبخفض قيمة الليرة وزيادة الضرائب كمخرج للوضع الاقتصادي وبالذات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

ولكن وزير المالية رفض الاخذ بوجهة نظر الاقتصاديين وخبراء المال هذه ، وقام باعداد صفقة الرزمة كبديل لتخفيض قيمة الليرة ومن اجل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كما بينا أعلاه . اما اليسار في الهستدروت المتمثل في الحزب الشيوعي الاسرائيلي